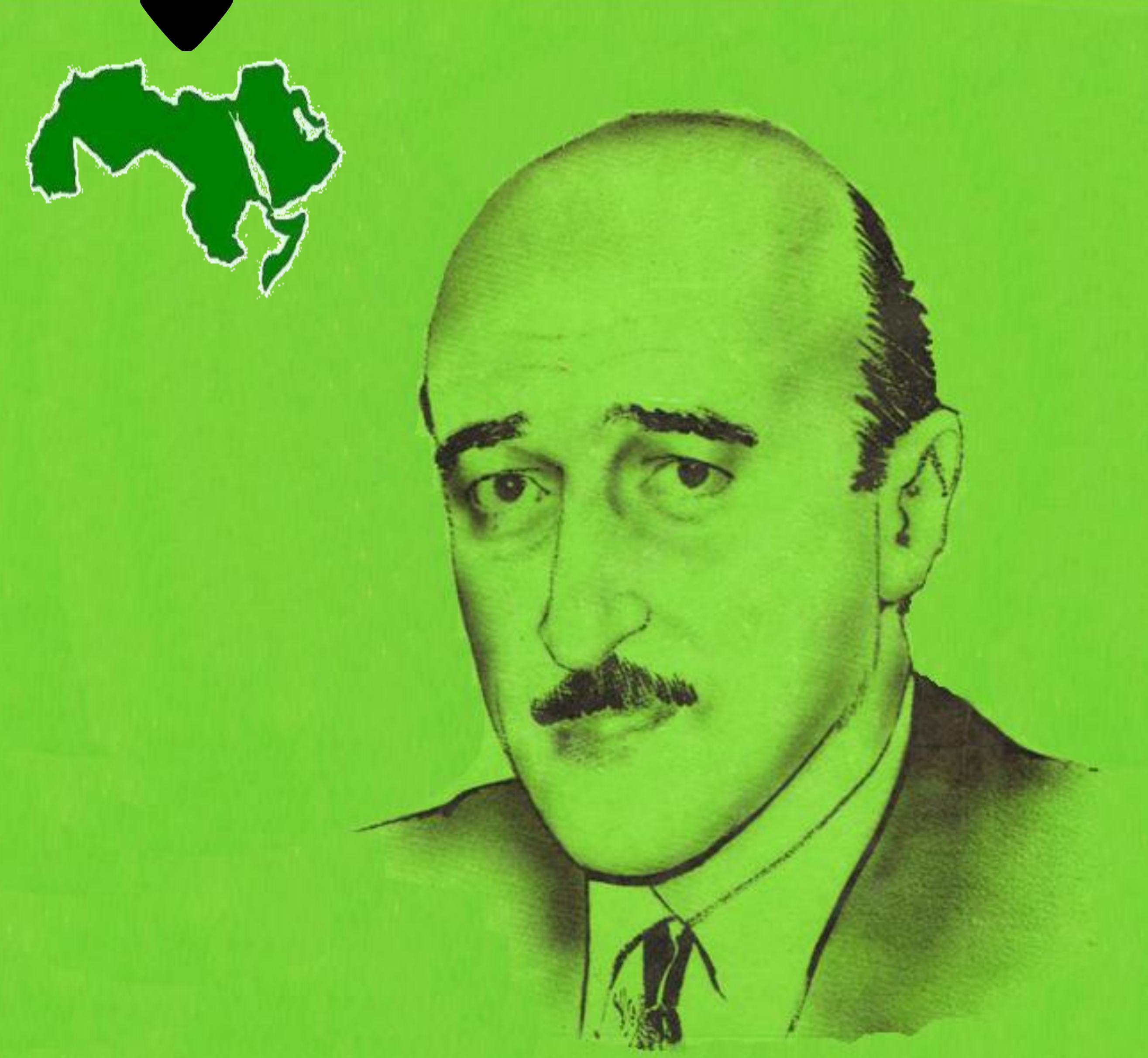
الدكتور مُنيف الرزّاز

الوحدة العربية

هل لها من سبيل ؟



منشورات
الطليعة العربية
1989

١ ـ تساؤل :

الوحدة العربية هدف اساسي ، بل الهدف الأساسي للحركة القومية العربية . وهي كذلك ، مطلب جماهيري ، الكل يتغنى بها ويريد لها أن تتحقق . وهي ، فوق كل ذلك ، تستند الى قاعدة اساسية من وحدة الأمة العربية ، وحدة جغرافية وتاريخية ولغوية وحضارية .

ومع ذلك كله ، وعلى رغم كل الانتصارات التي حققها العرب في ميادين مختلفة من نضالهم ، لا يبدو انهم حققوا خطوة واحدة جدية في طريق الوحدة العربية . لقد زال الاستعمار المباشر من معظم انحاء الوطن العربي . وتحقق الاستقلال لمعظم الاقطار العربية . وسار قسم كبير من هذه الاقطار خطوات بعيدة في التنمية الاقتصادية ، وفي بناء المجتمع الاشتراكي وفي رفع مستويات الانتاج والاستهلاك ، وفي نشر التعليم ، بل وفي انشاء الجامعة العربية . ومع ذلك ، فهل نحن اليوم اقرب الى الوحدة ، منا في أي وقت مضى ؟ ان تجربة الوحدة الوحيدة التي تمت بين القطرين المصري والسوري ، قد انتهت الى نكسة الانفصال وكان ذلك قبل عشرة اعوام من الآن . وفي خلال عشرة اعوام ، لم يقدم العرب على أية تجربة مماثلة ولا يبدو في القريب العاجل ، أنهم سيقدمون .

لمـــاذا ؟

٢ ـ هل ضعف الايمان بالوحدة هو العقبة ؟

بالتأكيد ، لا يرجع السبب في هذا الى ضعف ايمان الأمة بالوحدة . على العكس من ذلك ، فقد توسعت قاعدة الايمان بالوحدة العسكرية ، نتيجة توسع العدوان الصهيوني ، وتوسعت قاعدة الايمان بالوحدة الاقتصادية نتيجة تجمع دول العالم في كتل اقتصادية كبرى .

قبل ربع قرن ، كان الوعي على وحدة القومية العربية وعياً ضعيفاً ومجزءاً ومقتصراً على بعض انحاء المشرق العربي . وعلى رغم ان مصر قد استجابت لدعوة انشاء الجامعة العربية ، بل كانت هي التي دعت اليها رسمياً ، فقد بقيت على حافة القومية العربية ، تتلمسها ولا تنغمس فيها ، الى ان كشف عبد الناصر ، ولاسيما بعد مؤتمر باندونغ ، عن الأبعاد الحقيقية لمعنى القومية العربية في مصر ، ولمعنى العروبة في مصر ، واذا به « يخترع » القومية ، بل يكشف عنها ، ما كان ران عليها من استار كثيفة من الانعزالية نتيجة حصار الاستعمار لمصر من جهة ، وحصاره لبقية اجزاء الوطن العربي من جهة اخرى .

كشف عبد الناصر بثورته ، الستر عن الحقيقة القومية لمصر ، وعن ارتباط مصر الموضوعي والحياتي ، بالقومية العربية . ثم كشف النضال المباشر ضد الاستعمار ، الذي خاضته اقطار المغرب الثلاثة في الخمسينات ، حقيقة الانتماء القومي للمغرب ، كشفاً مباشراً وملموساً ، واذا بتلك الاقطار التي كانت ايضا ، معزولة عن حقيقتها القومية ، بفعل العزلة التي فرضها الاستعمار عليها ، تتلاقى مع بقية الوطن العربي في حركة قومية تحررية واسعة ضد الاستعمار ، ظهرت اثارها في المساندة العربية الشاملة لأقطار المغرب في ثورتها ، ثم في المساندة العربية الشاملة للقطر المصري في رده لعدوان ١٩٥٦ ، وكانت ذروة هذا الانتصار القومي الشامل في شباط عام ١٩٥٨ حين قامت الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسورية ، وتطلعت الأمة العربية معها ، الى ان تكون هذه الوحدة مجرد منطلق ، مجرد خطوة اولى ، نحو وحدة عربية شاملة تضم الوطن العربي كله ، « من المحيط الى الخليج » ، ذلك التعبير الذي اصبح شعار الحركة القومية في اواخر الخمسينات .

الدعوة القومية ، اذن ، والتي كانت تعاني من اعراض الاختناق الذاتي في بعض اقطار المشرق العربي ، تفتحت على نار الثورات المتعاقبة ، واصبحت حقيقة واقعة ، بل اصبحت حقيقة لب الحركة القومية التحررية في الوطن العربي كله .

اذن توسعت قاعدة الايمان بالوحدة القومية . وإذن توسعت معها تطلعات الأمة الى الوحدة السياسية .

ومنذ عام ١٩٤٨ ، طرح العدوان الصهيوني ، واقامة الدولة الاسرائيلية ، حقيقة الضرورة الحتمية لوحدة القوى العسكرية العربية ، من اجل مجابهة هذا الخطر الضخم المدعوم بالقوى الامبريالية . وولدت المشاريع الـوحدويـة الأولى ، والتي تمثلت في قيام القيادة العربية المشتركة قبيل عدوان ١٩٥٦ . ولكن هذا العدوان نفسه كان درساً جديداً في ان المشاريع نصف الوحدوية ، وربع الوحدوية ، وشبه الوحدوية ، لا يمكن ان تكفي في معالجة خطر خطير كالتحالف الصهيوني الامبريالي ، فكان ان ولدت الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت ولادتها ايذانا ببدء مواجهة العدو مواجهة جديدة واصيلة ، بالخطو خطوة اولى في طريق تجميع الطاقة العربية وتركيزها على العدو . ولم تكن القيادة العربية الموحدة ، التي نشأت نتيجة مؤتمرات القمة ، الا لتثبت مرة اخرى ، ان المشاريع نصف الوحدوية ، وربع الوحدوية ، وشبه الوحدوية ، لا تحل محل المشاريع الوحدوية الحقيقية .

نتيجة فشل الجهد العربي المتفرق ، امام تعدد عمليات العدوان الاسرائيلي ، كان لا بد ان يثبت ، وبشكل عملي وحازم ومهين للكرامة ، انه لا بد من وحدة عسكرية كاملة ، تجمع الطاقة العربية الى بعضها جمعاً لا توسط فيه ولا مراهنة . وكان لا بد ان يولد الايمان بوجوب قيام الوحدة العسكرية .

وخرجت الدول العربية ، بعد استقلالها ، من العزلة الاقتصادية التي فرضها عليها الاستعمار من اجل استكمال استغلاله ، ودخلت السوق العالمية ، بائعة ومشترية ، واذا بها تجابه تكتلات سوقية قوية في انحاء العالم المتقدم ، بالاضافة الى الصعوبات التي لا بد أن يواجهها أي بلد متخلف في تعامله مع أي بلد متقدم ، لم يكن لها قدرة على مواجهتها الا بوحدة سوقية عربية ، تضم الطاقة الاقتصادية العربية ، بعضها الى بعض ، تستغل ما تملك من رأس مال وثروة حيث يجب ان يستغل في انحاء الوطن العربي ، وتوسع السوق الشرائية ، وتبني القاعدة الصناعية الضرورية لأي تقدم اصيل .

ان أي بناء تقدمي للمجتمع العربي الجديد ، كان لا بد له ان يقوم على بناء صناعي متقدم . وهذا البناء الصناعي المتقدم لا يمكن ان يقوم الا على قاعدة اقتصادية واسعة تتوفر لها رؤوس الاموال ، وتتوفر لها المواد الخام ، وتتوفر لها المعرفة والخبرة ، ثم تتوفر لها السوق

المشترية الواسعة . هذا كله لا يمكن ان يتاح الا بوحدة اقتصادية شاملة .

ومع ذلك كله ، ومع تعميق الايمان بوجوب هذه الوحدة ، المدعوم بحقائق الحياة الملموسة ، لم تتقدم الدول العربية في طريق الوحدة الاقتصادية ، الا اذا اعتبرنا « السوق العربية المشتركة » الهزيلة والقاصرة على خمس دول عربية فقط ، والا اذا اعتبرنا « منظمة الاوبيك » ، التي تشترك فيها ، كذلك ، دول غير عربية ، نوعاً من انواع الوحدة . ولكن أين هذه المشاريع الوحدوية الهزيلة من مقتضيات الوحدة الاقتصادية الحقيقية ، في هذا العالم المتنافس اشد التنافس على حق الوجود والبقاء والنمو ؟

توسع الايمان بوجوب الوحدة الاقتصادية ، نتيجة مجابهة ظروف الاستغلال والتكتل العالميين ونتيجة الحاجة الى التطوير السريع ، ولكن دون ان تتحقق اية خطوة حقيقية في هذا السبيل .

الايمان بوجوب تحقيق الوحدة العربية ، اذن ، لم يضعف والشعور بالحاجة اليها ، والى ان تكون شاملة ، ومتضمنة وحدة سياسية وعسكرية واقتصادية ، اقوى منه الآن في أي وقت مضى . واذا كان الايمان بها في السابق ايماناً غائماً ضبابيا ، نتيجة وعي حديث على معنى القومية العربية ، فإن حقائق الحياة ، كما تبدو من خلال مجابهة الحياة نفسها ، المتمثلة ، اولا ، في الصراع الحاد بين الدول الامبريالية والدول المستعمرة والمتمثلة ، ثانياً ، في الصراع بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، قد جعلت هذا الايمان تعبيراً عن حاجة حياتية مهمة ، من الواضح انه لا يمكن تحقيق أي غرض من اغراض التقدم العربي الحقيقية ، الا بها .

ليست العقبة اذن ، في عدم تحقيق اي خطوة جدية نحو الوحدة حتى الآن ، في تقلص الايمان بالوحدة عند الجماهير العربية . وانما يجب ان نبحث عن السبب في ذلك في مناطق اخرى .

* *

٣ ـ هل الاستعمار هو العقبة ؟

طبعاً لا يمكن اعفاء الاستعمار من المسؤولية في هذا المجال . فإن اكثر ما يخشاه الاستعمار في هذه المنطقة من العالم ، قيام دولة عربية قوية واحدة ، تسيطر على اهم نقطة

من نقاط المواصلات في العالم ، وتسيطر على اكثر من ثلثي مخزون البترول في العالم . ومن اجل هاتين الميزتين لا بد ان يكون تمسك القوى الامبريالية بهذه المنطقة ، وتمسكها بها ضعيفة وعاجزة عن التصدي القوي بهذه القوى الاستغلالية ، اكثر من تمسكها بأي منطقة اخرى من مناطق الدنيا . واذا اضطر الاستعمار الى الانحسار عن شبه القارة الهندية ، وشبه القارة الصينية ، ونصف الانحسار عن القارة الافريقية ، فإنه سيقاتل بشراسة ، من اجل الابقاء على المنطقة مجزأة ومهددة وضعيفة ، ليبقى له استغلاله ونفوذه ، ان لم تبق له جيوشه واحتلاله .

من اجل ضمان ذلك ، خلق الاستعمار اسرائيل ، لتكون رأس جسر دائم ومستقر في قلب المنطقة ، ومن اجل ذلك حارب كل خطوة وحدوية حرباً قاسية شرسة لا هوادة فيها ، ومن اجل ذلك خلق نظماً وسندها ودعمها لتكون باستمرار عوناً له في الابقاء على الأوضاع المجزأة الضعيفة القائمة .

ذلك امر لا شك فيه .

ومع ذلك ، فإن القاء المسؤولية كلها على الاستعمار والخلود بعد ذلك الى الراحة ، فيه كثير من انعدام الحس بالمسؤولية ، كما ان فيه كثيرا من التبسيط المخل للامور . فالاستعمار هذه طبيعته . ولا يمكن ان ننتظر منه غير ذلك . ولكن طبيعة النضال ضد الاستعمار ، ان تحارب الوجود الاستعماري وان تحارب طبائعه في آن معاً .

ليس غريبا ، اذن ان يكون الاستعمار كذلك ، ولكن الغريب ان نناضل ضد الاستعمار ، وأن نحافظ مع ذلك ، على التجزئة القائمة ، التي هي هدف اساسي من اهداف الاستعمار ، ووسيلة اساسية من وسائل المحافظة على المصالح الاستعمارية في المنطقة . فإذا كان لا بد ان نبحث عن السبب في بقاء التجزئة حتى الآن ، فلنبحث الداء الذي في انفسنا قبل ان نبحث الداء الذي في عدونا .

٤ ـ هل البورجوازية هي العقبة ؟

قيل ، حين استقلت بعض الاقطار العربية وحافظت ، مع ذلك ، على تجزئتها ، وحين بدأت الحركة الاشتراكية العربية في النمو ، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، ان المسؤول الأول عن بقاءالتجزئة هو وجود البورجوازية الوطنية وسيطرتها على اجهزة الحكم

في هذه الأقطار ، وان سبيل الوصول الى الوحدة هو انهاء الحكم البورجوازي الاقطاعي ، واحلال حكم اشتراكي جماهيري محله .

ان تحميل المسؤولية للبورجوازية الوطنية ليس بعيدا عن الحقيقة . فالذي لا شك فيه ان البورجوازية الناشئة ، في بلد متخلف ، يزحف زحفاً نحو اولى درجات السلم في التقدم الصناعي ، في اقطار صغيرة ومجزأة ، هو بورجوازية معادية للوحدة لأسباب ثلاثة .

اولها ، ان بناءها الداخلي ، الاقتصادي ، ضعيف اشد الضعف . وأنه مضطر الى أن يعتمد ، في الدرجة الأولى ، على توكيلات ينالها من الشركات الاجنبية العالمية ، في ميداني الصناعة والتجارة . فهو ، من ناحية ، مرتبط برأس المال العالمي اشد الارتباط ، وخادم لمصالحه . وهو ، من ناحية اخرى ، لابد أن يبدأ صناعات سهلة ، استهلاكية ، تجد سوقها مباشرة في السوق المحلية . ولذلك كان لا بد ان تتشابه هذه الصناعات في الاقطار المختلفة ، وان تتنافس مع بعضها ، وان تحصر همها في الاستيلاء على السوق المحلية المحدودة المتاحة لها ، ولو ادى بها ذلك الى طلب الحماية الجمركية او التشجيع المالي او الاعفائي ، حتى من منافسة الدول العربية الاخرى . مصلحة البورجوازية الوطنية الناشئة في بلد متخلف ومجزأ ، هي اذن في الابقاء على الحدود ، والقيود لحفظ مصالحها الداخلية الذاتية . فقط حين تنمو البورجوازية الوطنية ، بحيث تتجاوز منتوجاتها امكانات امتصاص السوق المحلية ، تنظر الى الوحدة ، وحدة السوق على الأقل ، بمنظار الحليف المساعد . ولكن كيف يمكن ان تنمو البورجوازية الوطنية في ظل تجزئة تقصرها بطبيعتها عن النمو ، وتضيق عليها قاعدتها الاقتصادية ؟

ثانيها ، أن هذا البناء الاقتصادي الضعيف ، المرتبط بالضرورة ، بالرأسمال العالمي المسيطر على قوى الامبريالية ، لا بد ان يعكس ارتباطه الاقتصادي بارتباط سياسي مماثل بدول رأس المال العالمي . إن البورجوازية المحلية لا تحتمل أن تصاب علاقاتها مع رأس المال العالمي ، ودوله ، بهزة لا بد ان تعكس نفسها بالضرورة على مصالحها المباشرة ، وان تهدد مصادر رزقها وثروتها . من هنا كان الاستعمار يجد انصاره واذياله ، عادة ، في مثل هذه الطبقة المرتبطة به مصيرياً وتلاقي المصلحة ، فيما يتعلق بالتجزئة ، كذلك ، تلاق مصيري .

ثالثها ، أن الوحدة ، في هذا القرن العشرين لا يمكن ان تتم الا من خلال عملية

جماهيرية واسعة القاعدة ، ثورية العمق ، وان مثل هذه الحركة مرتبطة ، بالضرورة ، بأهداف جماهيرية اخرى لا بد أن تكون اشتراكية على رأسها . ومن هنا هذا الارتباط المكين الذي نشهده بين الوحدة والاشتراكية والحرية في جانب الحركات القومية الجماهيرية . والارتباط الذي نشهده بين التجزئة والاستغلال الاقتصادي والسياسي والتبعية للاستعمار . التيار الوحدوي الحقيقي هو تيار اشتراكي بالضرورة . وليس ابغض الى قلب البورجوازية وعقلها ومصلحتها من الاشتراكية . فهي اذن ، بالضرورة معادية للوحدة .

وحين قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، رحبت بها البورجوازية السورية ظنا منها ان هذه الوحدة ستكون حاميتها من اشتراكية البعث ، التي كانت تكتسح الميدان الجماهيري في سوريا . فلما صدرت قوانين التأميم عام ١٩٦١ كان لا بد لها ان تنقلب على الوحدة ، لأنها غير مستعدة لشراء الوحدة العربية بدفع مصالحها ثمناً لها .

وقيل ، بالمقابل ، ان السبيل الى الوحدة هو سبيل الاشتراكية . لأن ازالة العائق البورجوازي يفتح الباب واسعا امام الجماهير العاملة الكادحة ، وأن هذه الجماهير هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة ، اولاً لأنها قومية بالضرورة ، بحكم تحررها من رقعة النفوذ الاستعماري ، وبحكم كونها هي ضحية النفوذ الامبريالي والبورجوازي المحلي ، وبالتالي فهي نقيض كل ما يمثله هذا التحالف الثنائي . وثانياً ، لأن هذه الجماهير هي صاحبة المصلحة الحقيقية فيما تؤهل له الوحدة من قاعدة اقتصادية ضخمة في دولة الوحدة ، وما تؤهل له من فرص للعمل وللتقدم وللضمانات الحقيقية .

ولكن زوال عقبة التسلط البورجوازي في كثير من الأقطار العربية لم يجعلها ، بالضرورة ، اقرب الى الوحدة مما كانت عليه هذه الأقطار في ذروة هذا التسلط . صحيح ، ان من الصعب القول ان زوال هذه العقبة احل محلها الحكم الجماهيري الكادح ، حكم الطبقات الكادحة وحريتها واشتراكيتها . بل قيل ان الحكم قد انتقل من يد البورجوازية الكبيرة والاقطاع ، الى يد البورجوازية الصغيرة ، متمثلة في عسكريي الانقلابات ولكن ، حكم هذه البورجوازية الصغيرة ، في أي تحليل منطقي وموضوعي ، ليست مرتبطة المصالح بالاستعمار ، بل لعلهاقوة أساسية ضد الاستعمار .

واذا لم يكن لنا في تجربتنا العربية ، بعد ، تجربة اشتراكية جماهيرية حرة ، نستدل بها على امكانيات الوحدة او عقباتها ، فإن الثورات الاشتراكية الاخرى في العالم لم تكن ،

بالضرورة ، دافع وحدة . والواقع ان الخلافات الأساسية ، السياسية والاقتصادية والعسكرية ، القائمة بين بعض الدول الاشتراكية لدليل على أن الاشتراكية ليست بالضرورة سبيل وحدة .

صحيح ان البورجوازية عقبة من عقبات الوحدة . وصحيح ان الاشتراكية تزيل هذه العقبة ، وبالتالي تزيد من امكانات الوحدة ، ولكنها ليست ، بالضرورة ، ضماناً لتحققها .

اذن لماذا لم تتحقق الوحدة ؟

* *

٥ ـ هل الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية ؟

في مرحلة من المراحل الأولى لنمو الحركة القومية العربية كان الظن أن كل ما تحتاجه الوحدة من اجل أن تتحقق هو اثبات أن الأمة العربية هي أمة واحدة . وان مثل هذا الاثبات لا بد ان يستتبع في طريقه تكوين الدولة الواحدة . لأن الدولة الواحدة هي النتيجة المنطقية لوحدة الأمة .

وبسبب الدعوات الاقليمية التي كانت منتشرة في تلك المرحلة ، وبسبب ضعف الدعوة القومية وانحصارها في بقاع من المشرق العربي ، وبسبب انشغال كل قطر ، منفردا ، بمعاركه مع الاستعمار ، كان لا بد من العمل لاثبات وحدة الأمة القومية ، للوصول الى وحدتها السياسية . فكانت الدعوة القومية منهمكة في اثبات ان وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأرض لا بد أن تكون قاعدة وحدة الأمة ، وأن وحدة الأمة لا بد أن تؤدي الى وحدتها السياسية .

اليوم لا يكاد احد يماري في وحدة الأمة . ووحدة القومية العربية اصبحت حقيقة مسلماً بها . والنوازع الاقليمية اختفت او كادت من بين الجماهير العربية . والحديث عن التمايز القومي بين الأقطار العربية لم يعد يسمع ، وهو حين يسمع يكاد يكون نشازاً او شبه نشاز في الأنشودة الجماعية الكبرى التي تنشد وحدة الأمة العربية .

وعلى الرغم من ذلك كله ، وعلى زوال معظم العقبات التي قيل انها تقف حائلاً امام

الوحدة ، فالوحدة لم تتحقق . في الوطن العربي الآن دول ملكية ودول جمهورية . دول متحررة من الاستعمار ودول متعلقة بأذياله . دول ترفع شعار التقدمية ودول رجعية خالصة . دول تسير في طريق لا رأسمالية ودول تعيش تحت سلطة رأس المال . ومع ذلك فليس من دليل واحد على أن ثمة خطوة في طريق الوحدة الحقيقة اتخذتها أي دولتين من دول الوطن العربي .

مرة اخرى ، لا بد أن نسأل لماذا ؟

❋ ❋

٦ - بين منطقين :

ولكن قبل الاجابة عن هذا السؤال اجابة سليمة وصادقة ، لا بد لنا أن نطرح جانباً ذلك الاسلوب الشائع في الفكر والقائم على تصور الحقيقة في العالم ، وكأنها مجموعة معادلات ثابتة ، قائمة على أسس المنطق الارسطي ، او أسس العدالة والاخلاق الثابتة .

ونحن ، في الواقع ، اذا لم ينقلب تفكيرنا وتحليلنا للأمور ، بحيث يرى في كل شأن من شؤوننا صورته التاريخية ، حقيقته التاريخية ، أي حقيقته في « حركته » ، في « صيرورته » في « القوى الفاعلة فيه » (امكاناته واحتمالاته والضرورات النابعة من هذه الامكانات » ، وبالتالي اذا لم ينقلب تفكيرنا وتحليلنا للأمور بحيث يرى « المنطق التاريخي » في مواضيع بحثنا ، « المنطق التحليلي النقدي » ، « المنطق الحربي » ، أي منطق « الصيرورة » ومنطق « القوى المتصارعة » ، فنحن معرضون باستمرار الى الانجرار وراء الاحلام والتصورات الضبابية القائمة ، وراء الحلول الطوبائية القائمة على التمني وعلى مفاهيم الذهن الثابتة ، لا على حقائق لحياة ، المتكونة باستمرار ، المتغيرة باستمرار ، والمتطورة باستمرار .

إن القول مثلاً ، بأن اجتماع وحدة الارض الى وحدة اللغة الى وحدة التاريخ لا بد أن تنتج وحدة قومية ، وأن الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية ، قول يقوم على أسلوب المنطق الارسطي الثابت ، ويفتقر الى الأساس الحقيقي لأي تغيير في الدنيا ، وهو « القوة الفاعلة » في هذا التغيير . إن الوحدة السياسية نتيجة منطقية للوحدة القومية . بمعنى أن الإيمان « الذهني » بوحدتها السياسية . ولكن الايمان الذهني هذا ليس ، في ذاته ،

قوة تجعل تحقق هذا الايمان حتمياً في الواقع .

ومثل ذلك ، فإن القول « بعدالة » القضية الفلسطينية ، لن يقربنا قيد شعرة من استرجاع حقوق العرب المسلوبة في فلسطين . ونحن حين نقول « ان قضيـة العرب في فلسطين قضية عادلة » فنحن نقرر حقيقة منطقية ثابتة . لكننا لا نقدم ولا نؤخر في حل هذه القضية ، بهذا القول . ولن يعنينا هذا القول على اجراء أي تغيير اصيل في الحقائق الواقعة في فلسطين .

والدنيا كلها تريد السلام . كم انسان شاذ في الدنيا يرغب ، حقيقة ، في الحرب ، أي في الموت والدمار الشاملين . والرغبة في السلام ، وكراهية الحرب ليستا شيئاً جديداً في التاريخ . بل لا بد أن كل انسان ، على طول تاريخ الانسان وطول تاريخ صراع الانسان مع الانسان ، كان كرهاً للحرب ، راغباً في السلام . ومع ذلك ، فإن كل هذه الرغبة الانسانية الشاملة ، على طول مدى التاريخ لم تتمكن من تغيير موضع السلام ، من صعيد الامنية الطوبائية ، الى صعيد الحقيقة القائمة .

فإذا كنا نريد من مثل هذه الأقوال رياضة ذهنية بحتة ، او اذا كنا نريد ان نطمئن أنفسنا القلقة ، دون أن نهتم بالسبب الحقيقي لقلقها ، وننفضـه من أساسـه ، فذلـك شأننا . اما اذا كنا نريد أن نصنع التاريخ ، أي نريد أن نغير واقعنا الذي لا نرضى عنه ، بواقع آخر نرضى عنه ، فلا بد أن نبحث عن القوى الفاعلة المهيئة لهذا التغيير ، وان ندفع هذه القوى ، اذا وجدت ، الى نتيجتها الحتمية .

ومن هنا فإن البحث في امكان الوصول الى الوحدة ، او في اسباب عدم الوصول اليها ، لا بد ان ينقلنا من صعيد « عدالة » قضية الوحدة ، الى صعيد « امكان » تحقيق الوحدة ، وبالتالي الى صعيد « القوة » اللازمة من اجل تحقيق الوحدة .

ان تحقيق الوحدة سوف يظل امنية اذا لم تتوفر « الظروف الموضوعية » ، أي « القوى الفاعلة » لتحقيق الوحدة ، كما ان تحقيق « السلام العالمي » مثلاً ، سيظل امنية ، اذا لم تتحقق الظروف الموضوعية لتحقيق السلام العالمي . وكل امنيات الدنيا ، لن تجعل السلام حقيقة قائمة . كما ان كل امنيات العرب لن تجعل الوحدة حقيقـة قائمـة ، ما لم تتـوفر الظروف الموضوعية لتحقيقها .

ولنعد الآن الى بحثنا لنرى ما هية القوى التي من شأنها ان تحقق الوحدة ، مجموع الظروف التي تحيط بهذه القوى لتجعلها قادرة ، او عاجزة ، عن تحقيق الوحدة .

* *

٧ ـ قوانين الوحدة الأساسية :

وهنا لا بد أن نقول بموضوعية كاملة ، ان البعث قد كشف عن الحقيقة الأولى المتعلقة بالقوى الفاعلة في الوحدة ، حين اعلن **ان القوة القطرية ، أي المحصورة في قطر واحد ، لا يمكن أن تكون قوة وحدوية ، مهما بلغ ايمانها بالوحدة . وان القوة الوحدوية الحقيقية لا بد أن تتجاوز حدود القطر وان تكون قومية التركيب والوجود .**

بذلك ، وضع البعث هذا القانون المتناهي في الأهمية في صميم النضال من اجل الوحدة ، حين ربط بين غاية النضال وبين اداة هذا الربط المحكم . فهذه الحقيقة الاساسية انما تعني انه لا يمكن تحقيق غاية ما باداة تناقض تلك الغاية . لا يمكن الخلاص من التجزئة باداة هي نفسها تمثل التجزئة . ولا يمكن تحقيق الوحدة الا بأداة ، تركيبها نفسه لا بد ان يمثل هذه الوحدة .

ولكن البعث لم يكتف بعرض « تشريح » أداة الوحدة . وإنما انتقل خطوة اخرى حين عرض « وظيفتها » كذلك . فليس يكفي ان تقوم أداة وحدوية تتجاوز حدود الأقطار وتكون قومية التركيب ، من أجل أن تتحقق الوحدة ، وإنما **يجب أن تخوض أداة الوحدة معركة نضال قومية تتجاوز حدود القطر من أجل أن تكون قوة الوحدة .**

ومن أجل ذلك طرح شعار وحدة طريق نضال الوحدة . فالوحدة الحقيقية لا يمكن أن تقوم إلا من خلال نضال موحد مشترك بقوى عربية تتجاوز حدود الأقطار وتمثل الوحدة العربية فعلاً ، في تركيبها وفي نضالها . « فالوحدة العربية هي قبل كل شيء نضال ووحدة في النضال »(١) . « ووحدة المغرب لا يمكن أن تحقق إلا في وحدة نضاله . وأي تجزئة لنضال المغرب ستمنع في المستقبل التوحيد السياسي والاقتصادي (لأقطاره)(٢) » . « اذا

---

(١) ميشيل عفلق . في سبيل البعث . الطبعة الثالثة . ص ٢٣٥ .
(٢) نفس المصدر . ص ٣٣٥ .

اردنا أن نجيب عن سؤال : ما هي الخطوات العملية نحو الوحدة العربية ؟ فجوابنا هو بالدرجة الأولى والأهم هذا الذي ذكرت ـ النضال الموحد . فالوحدة العربية قبل أن تصل الى طور التحقيق السياسي والانشائي يجب أن تبنى في جو النضال . . في صميم النضال »[1] .

لم يكن مجرد وجود تنظيم قومي يتجاوز حدود الأقطار كافياً لتحقيق الوحدة ، بل يجب ان يخوض هذا التنظيم ، أو أي قوى ثورية عربية ، معارك النضال القومي في وحدة متماسكة تمثل في النضال ، ما تطمح الى تطبيقه بعد النضال .

لذلك قال ايضاً « هل الأفضل أن يحصلوا على الوحدة الآن او بعد الاستقلال ؟ الجواب . . التوحيد وقت النضال هو التوحيد الصحيح الذي يصل الى اعماق النفوس . . . اما بعد أن يستقل كل قطر ، ويرتب اوضاعه على أنه مستقل فالصعوبات ستظهر بشكل لا يصدقه العقل »[2] .

هذه ، بكل بساطة ، هي حقائق قوى الوحدة ، وحقائق منطقها التاريخي . ان كل ما يذكر من عوامل الوحدة ، أي اللغة والتاريخ والأرض ، هو موضوع وصفي . وبالتالي يصف العوامل التي تجعل العرب أمة واحدة . ولكن كون العرب أمة واحدة لا يقودهم بالضرورة الى أن يكونوا دولة واحدة . « الوحدة ليست عملاً آلياً تتم من تلقاء نفسها نتيجة الظروف والتطور ، فالظروف قد لا تخدمها والتطور قد يسير معاكسا لها ، نحو تبلور كاذب للتجزئة . فهي بهذا المعنى فاعلية وخلق ، ومغالبة للتيار ، وسباق مع الزمن أي إنها تفكير انقلابي وعمل نضالي »[3] . من أجل أن تكون الأمة الواحدة دولة واحدة تحتاج الى قوة تحمل في تركيبها وفي نضالها معاني الوحدة وتحققها في ذاتها ، قبل أن تحققها على الطبيعة .

ولكن نضال الأمة العربية هو نضال ضد الاستعمار . والاستعمار ، الذي جزأ الوطن العربي ، قد جزأ كذلك حركاته الوطنية . وعلى رغم فهم البعث لضرورات خلق الوحدة من اجل أن تقوم الوحدة ، فإن هذا الفهم لم يغير من حقيقة أن جميع حركاتنا

---

(١) نفس المصدر . ص ٢٣٤ .

(٢) نفس المصدر . ص ٢٤٩ .

(٣) نفس المصدر . ص ٢٤٢ .

الاستقلالية ضد الاستعمار كانت في حقيقتها ، وفي وظيفتها ، حركات قطرية ، حتى حين كانت الوحدة العربية شعارها .

صحيح ان وحدة النضال العربي قد ولدت بوادرها في ثورة الجزائر ، وفي العدوان الثلاثي على مصر ، وفي ثورة عدن ، ولكن هذه البوادر إنما لمست وحدة النضال لمساً خفيفاً ، حين جعلت « مشاعر العرب » وبعض « سلاح العرب » في خدمة هذه الثورات . ولم تتجاوز هذا اللمس الخفيف الى ان تكون القوى العربية التحررية ، من كل انحاء الوطن العربي ، داخلة في المعركة فعلاً ، مناضلة في هذه الثورات فعلاً . لذلك كانت الثورة قطرية التركيب والوظيفة ، وكان « الدعم » فقط دعماً عربياً .

وحتى هذا الدعم البسيط ، المتناهي في البساطة ، قد فعل فعله في الوحدة ، وكان ذا اثر فعال في اقامة الوحدة السورية المصرية . ولكن لأن جماهير الشعب في كل من سورية ومصر لم تخض في الواقع معركة واحدة مشتركة ، لم يسفح دمها على ارض واحدة ، لم تدخل في تركيب نضالي واحد ، فسرعان ما انتكست هذه الوحدة ورجعت الى عنصريها اللذين تكونت منهما .

ليس يكفي اذن ، من اجل اقامة الوحدة ، ان نريد الوحدة ، او أن نرفع امامها عقبات الاستعمار والتسلط البورجوازي وما شاكل ذلك ، وإنما لا بد أن تستند الوحدة الى عملية نضال موحدة وموحدة في آن معاً ، من اجل أن تقوم ومن أجل ان تبقى .

وفي الواقع ، فإن حدود الدول في العالم الثالث ، لم ترسمها اللغة ولا التاريخ ولا الأرض ، بقدر ما رسمتها معارك النضال التي خاضتها شعوب هذه الدول ، وطبيعة تركيب القوى المناضلة ضد الاستعمار . وهذه الحدود نفسها كثيراً ما كانت انعكاسا للحدود التي وضعها الاستعمار نفسه .

الهند ، مثلاً ، التي حكمها الاستعمار البريطاني ، قبل أن يكتشف فوائد تجزئة البلاد المستعمرة بحكومة مركزية تمكنت من المحافظة على وحدتها بعد الاستقلال ، بالقدر الذي خاضت فيه معركة الاستقلال بقوة مناضلة موحدة . فتجاوزت بذلك كل فروق اللغة والدين والعرق التي تفصل بين شعوبها المختلفة . ولأن بعض مسلمي الهند لم يخوضوا هذه المعركة متحدين مع القوى الهندية المناضلة انفصلوا في باكستانهم . ولأن حكومتي

« بورما » و« سيلان » لم تكونا ضمن الحكومة المركزية الهندية ، ولم تشارك جماهيرها فعلياً في حركة الاستقلال في الهند ، كان لهما حكومتاهما المنفصلتان بعد الاستقلال .

والاتحاد السوفياتي لا يتشكل من أمة واحدة . ولكن ثورة نضالية واحدة قامت ضد الحكومة القيصرية تمكنت من تجاوز خلافات العرق واللغة والدين لتنشيء دولة اتحادية واحدة . وعلى الرغم من أن النظام الاشتراكي قد اقيم بعد الحرب العالمية الثانية في معظم دول اوروبا الشرقية ، فإن دولة واحدة منها لم تنضم الى الاتحاد السوفياتي ، لأنها لم تشارك في ثورته النضالية .

ونضالات الدول الافريقية ضد الاستعمار قامت في حدود تقسيم القارة الافريقية التي كانت الدول الاستعمارية قد اتفقت عليه . لذلك كانت حركاتها قطرية ومحدودة بهذه الحدود . ومن اجل ذلك ، وعلى رغم مخالفة هذه الحدود لكل تقسيم عرقي او لغوي او تاريخي ، بحيث توزعت بعض القبائل في أكثر من دولة ، بينما ضمت بعض الدول قبائل لا صلة بينها ، فإن حدود الاستقلال ظلت مطابقة لحدود حركات النضال ، التي ظلت محصورة في حدود تقسيمات الاستعمار .

٨ ـ محاولة فاشلة :

إن الوحدة العربية ، بالنسبة للأمة العربية ، قضية مصيرية وأساسية . من غير الوحدة ، ستظل اقطارنا العربية مجزأة ، ضعيفة ، متخلفة ، ومعتمدة ، فوق ذلك كله ، على الاستعمار في علاقتنا الخارجية الاقتصادية بشكل او بآخر . ومهما تعاظم استقلال هذه الاقطار ، ومهما حاولت التخلص من النفوذ الامبريالي فإن حجمها نفسه ، وضعفها نفسه ، وطاقتها المحدودة نفسها ، سوف تضطرها الى أن ترتبط بأعدائها ، بالضرورة ، ولو بأوهى الروابط .

لذلك ، فإما أن نتوحد فنكون ، وإما أن نبقى مجزئين ، فلا نكون .

على ان هذه الحقيقة ، على رغم صدقها ، تبقى مجرد حقيقة وصفية . وتحويلها الى حقيقة تاريخية يقتضي الانتقال من مستوى الوصف الى مستوى بحث امكانات التحقيق ، عن طريق بحث امكانات خلق القوى الوحدوية الحقيقية .

ولو أن الأمة العربية كانت قد خاضت معركتها ضد الاستعمار موحدة ، لخرجت من

معركتها موحدة . اما وقد خاض كل قطر معركته التحررية وحده ، فإن شعار « وحدة مصر والسودان » الذي رفعه مناضلو مصر ، لم يدفع المناضلين نحو غايتهم خطوة واحدة . ولم ينفع ثورة اليمن الجنوبي في وحدته مع اليمن الشمالي التسمية التي اصر الثوار عليها . بل لم ينفع سوريا والعراق ، في وحدتهما أن يحكم في كليهما حزب واحد ، لا حين كان الحزب الحاكم في كليهما حزباً واحداً ، ولا حين اصبح حزبين منشقين على بعضهما .

قضية الوحدة لا تحل اذن بالشعارات ولا بالنداءات ولا بالتسميات . ولا الحكم التقدمي القطري بأقرب كثيراً الى الوحدة من الحكم الرجعي . لقد ازال الحكم التقدمي القطري كثيراً من عوائق الوحدة من طريقه . ولكن طبيعته القطرية جعلت حتى آماله في الوحدة امالاً فوقية . وطبيعة معركته القطرية حصرت قواه المناضلة في داخل القطر ، تركيباً ووظيفة ، ومنعته من تكوين قوة قومية مناضلة .

الأنظمة التقدمية في الوطن العربي انظمة تريد الوحدة ولكنها ، في نفس الوقت ، عاجزة عن اقامة هذه الوحدة . لأن القوى التي تستند اليها في حكمها قوى محلية قطرية منغلقة على نفسها . طموحها قد يمتد الى خارج القطر ، ولكن تركيبها ووظيفتها محصوران في داخل القطر . ومن العبث ان يصبح هذا الطموح حقيقة ، الا اذا خاضت هذه القوى المحلية معارك نضال خارج حدودها القطرية . إذ ذاك ، وإذ ذاك فقط ، تتحول الى قوة قومية حقيقية وتحول الوحدة من امكان ذهني الى ضرورة حتمية تاريخية .

ولعل من المفيد ان نقف بعض الشيء عند ثلاثة امثلة من الواقع العربي اجتمع لها من امكانيات الوحدة ما لم يجتمع لأية قوة اخرى ، وعجزت ، مع ذلك ، عن اقامة الوحدة .

فليس في العالم العربي كله ثورة شعبية ضد الاستعمار ، اجتمع لها ما اجتمع لثورة الجزائر من التأييد العربي . ولكن الثورة نفسها بقيت ثورة جزائرية محضاً . فلما نالت الجزائر استقلالها كان للتأييد العربي صداه المتكافىء معه فحسب . لا اكثر ولا أقل . فمشت الجزائر مع ركب الدول العربية المتحررة التقدمية في صراعاتها مع الاستعمار ومع الرجعية . ولكنها لم تخط خطوة واحدة ابعد من ذلك . ووقفت عند هذا الحد . اما الوحدة ؟ فقد كانت بعيدة عنها بعد ثورتها عن أن تكون قومية التركيب والوظيفة .

ولم يجتمع لزعيم عربي الشعبية والجماهيرية التي اجتمعت للزعيم الراحل جمال عبد الناصر . ولقد تجاوزت هذه الشعبية كل الحدود الاقليمية والقطرية . فكانت له قواعد

جماهيرية ضخمة في كل قطر من الأقطار العربية . بل لقد خاض معركة الوحدة في سوريا . وخاض قبلها بتأييد الجماهير العربية وتأييد معظم الدول العربية ، معركته في رد العدوان الثلاثي الاستعماري الصهيوني . وخاض بعدها معركة قومية تحررية في اليمن . ومع ذلك فلم يكن حظ القطر المصري في الوحدة اكبر من حظ بقية الأقطار الاخرى . فقد كانت علاقة الجماهير العربية بالزعيم الحاكم علاقة التأييد لا علاقة المشاركة . وكانت القوة الأساسية التي يعتمد عليها الزعيم الحاكم في معاركه القومية قوته المحلية القطرية . وهذه القوة المحلية القطرية ، التي يستند اليها كل الاستناد ، كانت وسيلته في تنفيذ حكم الوحدة في سوريا ، وكانت وسيلته في خوض معركة اليمن التحريرية . ولم يتمكن من تجاوزها لخلق قوة منظمة عربية التركيب والوظيفة معاً ، تكون هي سند الوحدة الحقيقي وقوتها الداعمة . خاض المعارك القومية ولكن بتركيب قطري . فكان أقرب كل زعماء العرب الى الوحدة ، ولكنه مع ذلك ، لم يوفق في اقامة وحدة عربية .

أما البعث ، وهو التنظيم القومي المتجاوز حدود الأقطار ، المالك للتركيب اللازم من أجل قيام الوحدة ، والذي جعل الوحدة العربية ، منذ البدء ، أساس أهدافه ووسائله معاً ، ولخص كل معاركه بكلمة « الوحدة » فلم يكن ، في التطبيق والتنفيذ ، في مستوى عقيدته وتطلعاته ، على رغم ان اقوال مؤسسه كانت ، منذ البدء أيضاً ، تدل على الطريق . كان تطلع البعث ، لاسيما في اوائل سني وجوده ، الى أن يخلق القوة الشعبية المنظمة الممتدة الى كل انحاء الوطن العربي ، لتخوض كل معارك الأمة النضالية خوضاً قومياً لا يعرف الحدود ولا الحواجز . ولم يكد يترك معركة من معارك النضال العربي الا حاول أن يشترك فيها ولو رمزياً ، لأنه ، كان ، بذلك ، إنما يطبق مبادئه وتعاليمه وفلسفته ، ويبرز وجوده عملياً وتطبيقياً .

ولكن فورة الانقلابات العسكرية التي دخل فيها الوطن العربي ، بعد النجاح الذي حققه انقلاب عبد الناصر العسكري قطعت الطريق على هذا الخط الطويل الأمد ، النظر ، ودفعت البعث الى استعجال الوصول الى الحكم القطري ، عن طريق الانقلابات العسكرية . ولكن هذه للوسيلة نفسها ، في الوصول الى الحكم ، وسيلة قطرية بالضرورة . لأنها تعتمد على القوات العسكرية . والقوات العسكرية تنظيم قطري بحكم انها تنتمي الى جيش قطري التركيب ، وان يكن قومي الآمال والطموح . وبالتالي فإن اعتماد الحكم القطري لا بد أن يكون ، في مثل هذه الأحوال ، على القوة القطرية المتمثلة

في الجيش ، اكبر من اعتماده على القوة الشعبية الثائرة قومياً . فالانقلاب العسكري ، بالضرورة ، انقلاب يقوم في حدود قطر واحد ، ويعتمد في قيامه وفي بقائه ، على جيش قطري التركيب ، ولا يشكل تركيب الحزب القومي عـاملاً فعـالاً في انقلابـه . الحزب القومي يكون فعالاً قومياً ، فقط ، حين يخوض ، بتركيبه القومي معارك نضاله .

ومن اجل ذلك ، وعلى الرغم من قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣ البعثية في العراق وقيام انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا ، وعلى رغم ان البعثيين كانوا يحكمون القطرين في آن واحد لمدة تجاوزت ثمانية اشهر ؛ لم تقم بينهما وحدة ، أي وحدة . صحيح ، أن الحجة كانت أن قيام وحدة بين القطرين كان لا بد لها أن تكون محوراً يعوق وحدة الدول الثلاث ، مصر وسوريا والعراق ، ولكن الواقع أنها لم تقم بين الدولتين ، لم تقم بين الدول الثلاث ، وان السبب الحقيقي التاريخي كان غياب القوة القومية التركيب في كلا الحالين ، وحلول القوى القطرية المحلية محلها . والحقيقة ان البعثيين العراقيين كانوا يحكمون العراق ، وأن البعثيين السوريين حكموا سوريا . ولكن « البعث » بمعناه القومي الجماهيري الواسع ، لم يحكم أياً منهما .

٩ ـ اثر انسحاب الاستعمار على الوحدة :

على أن الذي لم يحصل في الماضي ، من اشتراك القوى العربية في معارك النضال العربية ، لم يعد من السهل حدوثه الآن ، في ظل الظروف القائمة حاليا .

فالاستعمار ، ذلك التحدي الكبير الذي يثير وجوده في معارك النضال الأساسية ، قد انسحب او انسحبت جيوشه ، من الارض العربية ، اوكاد . والفرص التي كانت ممكنة قبل ربع قرن او اكثر لتوحيد معركة النضال العربي ضد الاحتلال الاجنبي ، لم تعد متاحة اليوم . والذي بقي اليـوم من الاستعمار في معـظم الارض العربيـة ، هي مصالحـه ، ونفوذه ، ورشواته ، وعملاؤه ، والمؤسسات المتحالفة معه ، والملتقية معه في المصلحة . واصبح النضال ضد الاستعمار محصورا ، بالضرورة في النضال ضد هذه البقايا . وهذه البقايا تتمثـل في قوى محليـة ، تفرض طبيعتهـا على المعـركة ضـدها ، طـابعها المحلي الاقليمي . ولم يعد من الممكن ان يخوض العرب كلهم معركة ضد حكم رجعي مرتبط

بالاستعمار في قطر من الأقطار . ولا عاد من الممكن أن يخوض العرب كلهم معركة في قطر من اجل الحرية ، او من اجل التأميم ، أو من أجل الاصلاح الزراعي .

فبعد أن زال الاستعمار من الوطن العربي بشكله الظاهر المكشوف المتمثل بالاحتلال ، اصبحت معركة العرب التحريرية معارك اقليمية مجزأة بالضرورة . وأصبح كل كسب تقدمي كسباً قطرياً محدوداً . وكل تقدم سيحققه العرب ، بعد اليوم ، سيبقى تقدماً جزئياً ، مهما حاول أن يتعاظم ، لأنه تقدم محصور في حدود القطر . وبالتالي فإن كل خطوة تقدمية يسجلها العرب ، بعد اليوم ، ستظل خطوة « اصلاحية » مهما بلغ طابعها الثوري . لأن قدرتها الثورية الحقيقية في تغيير أسس المجتمع ستظل محدودة بحدود قدرتها . على مواجهة القوى الاساسية الامبريالية التي تقف وراء كل المصالح والقوى المضادة للثورة الحقيقية . ولأن قوى الثورة نفسها محدودة ، وبالضرورة ، بقوى القطر الذي تقوم فيه الثورة ، لا بقوى الأمة العربية كلها .

من هنا ما نرى ، في معظم الاحيان ، من تردد ، في كل النظم التقدمية في الوطن العربي ، بل وفي العالم المتخلف ، في الاستمرار في الطريق الثورية التي لا تعرف التراجع ولا المساومة ولا التردد ولا انصاف الحلول . وذلك ان هذه النظم التقدمية ، ولو آمنت بالثورة ، محكمة بقدراتها القطرية الذاتية ، امام عتو القدرات الامبريالية الواسعة ، عاجزة عن الاستمرار في الخط التحرري الى نهايته المنطقية . وفي الوقت الذي تحتاج فيه هذه النظم الى السير قدماً في طريق التحرر والتقدم والانماء الذاتي والاستقلال الفعلي ، تجد نفسها محاصرة بالقيود المالية والاقتصادية والسياسية ، بل والعسكرية احياناً ، وباستغلال كل ثغرة داخلية في المجتمع ، من فقر او طائفية او عنصرية او مذهبية ، من قبل القوى الامبريالية العالمية . ولذلك كثيراً ما نرى هذه النظم تدخل في معارك تحريرية من جهة ، وتمد يدها مانحة الامتيازات والمصالح لنفس القوى التي تريد التحرر منها من جهة اخرى . وهي مضطرة الى ذلك لأن قدراتها الذاتية في التحرر محدودة بحدود القطر ذاته .

والواقع ان الخط الثوري السليم ، الرامي الى تحقيق مجتمع كامل التحرر ، لا يمكن ان يسير دون التواء او اعوجاج ، إلاّ اذا تضخمت القوى الذاتية للتحرر ، في وحدة تجمع القوى القطرية المجزأة ، تتحقق منها قوة واحدة لا بد لها أن تفوق في فعاليتها مجرد مجموع القوى المجزأة ، لأن وحدة هذه القوى وحدة « حقيقية » لن تكون مجرد تغيير كمي

فحسب ، بل إن هذا التغيير الكمي سيقود الى تغير نوعي بالضرورة .

ولكن ، بعد زوال الاستعمار المباشر من الأرض العربية ، وبعد فقدان التحدي الكبير الذي كان يمكن أن يدفع العرب الى خوض معركة نضال قومية واسعة ، فإن هذا التغيير النوعي المرجو يفتقد الظروف الموضوعية لولادته . باستثناء ظرف واحد .

هذا الظرف الواحد هو الاستعمار الصهيوني في فلسطين .

* *

١٠ ـ الوحدة والثورة الفلسطينية

انسحب الاستعمار المباشر من كل انحاء الارض العربية . ولكنه استبقى فلسطين لتكون مركز استعمار استيطاني شرس ، يؤمن للقوى الامبريالية غاياتها ، ولو انسحبت جيوشها ، لا في فلسطين ، ولكن في كل الارض العربية .

وفلسطين قطعة صغيرة من الأرض العربية . ولكن التركيز الاستعماري فيها اقوى واثبت وجود استعماري في العالم . فللمرة الأولى ، منذ انتهاء عصر الاكتشافات الجغرافية ، يجري اقتلاع شعب من ارضه لاحلال شعب آخر محله ، بقوة السلاح والمال الامبرياليين كلها ودعمها وسندها ، الى جانب تكوينها للأكثرية السكانية .

واسرائيل ، الوجود المادي للامبريالية في المنطقة التي تعتبرها الامبريالية اهم منطقة لها في العالم كله لا تقوم اهميتها على حجمها ، بل على بقائها قوية ومنتصرة ومهددة بالتوسع وبالعدوان ، وهي تقوم ، بالنيابة عن القوى الامبريالية ، بتحقيق كل ما لم يكن ممكنا تحقيقه الا بواسطة هذه القوى وستظل تقوم بهذا الدور ما تمكنت من ذلك . فاذا عجزت ، هبت هذه القوى للتدخل ، لا باسم العدوان الاستعماري ، وهو الذي يعارضه الرأي العام الانساني كله ، ولكن باسم حماية دولة معرضة للفناء بسبب عدوان عربي .

وبسبب من هذا التركيز الشّديد الذي تركزه القوى الامبريالية في فلسطين ، للتحكم في مصير الأرض العربية ، والذي يفوق أي تركيز آخر في أية بقعة من بقاع العالم ، فإن امكانية نجاح القوى القطرية ، وحدها في طرد الاستعمار الصهيوني مستحيلة

بالقطع . والحد الادنى لتأمين النجاح ضد هذا الاستعمار الشرس يقتضي وضع كل الطاقة العربية في هذه المعركة .

وأي ادعاء بأن مسؤولية تحرير فلسطين إنما تقع على عاتق الفلسطينيين ، أو ان القدرة على تحرير فلسطين تتوفر للفلسطينيين ، هو ادعاء لستر هروب من مسؤوليات المعركة . ثم هو ادعاء يحاول أن يتجاهل الحقيقة الصارخة لمعنى الوجود الاسرائيلي ، الذي هو احتلال للأرض الفلسطينية . من أجل الابقاء على المصالح الامبريالية القائمة في الارض العربية . وان استمرار الوجود الاسرائيلي في فلسطين هو استمرار الوجود الامبريالي في كل الأرض العربية ، مهما تكن حدود اسرائيل ، ما دامت صفتها الصهيونية ، وتبعيتها الامبريالية ، قائمتين .

الطاقة العربية الموحدة ، هي وحدها ، التي يمكن أن تحرر الارض المغتصبة . والطاقة العربية الموحدة إنما تعني وضع كل الطاقة العربية والبشرية والمالية والعسكرية ، موحدة ، في خدمة قضية النضال الفلسطيني .

أي جهد حقيقي في هذا السبيل لا يمكن أن يعني مجرد الدعم والتأييد بالدعوات ، وفي المحافل الدولية ، وبالمال ، لما كان حال العرب مع الجزائر ، وانما يعني المشاركة الحقيقية بالجهد المتاح كله ، بشراً ومالاً ، وسلاحاً ، باعتبار ان المعركة هي معركة تحرير العرب جميعا .

وجهد معركة النضال العربي لا بد أن يضم جهد الجيوش العربية ، وجهد الحركة التحريرية العربية . وجهد الثورة الفلسطينية ، لتحقيق استنزاف اسرائيلي ، واستنزاف العون الاميركي لاسرائيل . واستنزاف المصالح الاميركية في الارض العربية تمهيدا للتحرير الكامل لأرض فلسطين .

ان هذا الجهد العربي الكامل الذي يكون الاستنزاف عموده الفقري ، لا يعني بحال ما أن يحل محل الثورة الفلسطينية . بل ان الثورة الفلسطينية لا بد أن يكون لها الدور الأساسي في المعركة . لأنها هي وحدها القادرة على الاستنزاف الطويل الأمد ، وهي وحدها القادرة على أن تكوّن العنوان وأن تكون رأس الحربة في معركة التحرير القائمة بين التحرر العربي من جهة ، والقوى الامبريالية الصهيونية من جهة اخرى . بدون الثورة الفلسطينية تفقد المعركة صفتها التحررية الأساسية ، وتصبح مجرد نزاع بين الدول العربية

واسرائيل . بدون الثورة الفلسطينية تأخذ المعركة شكل الحرب النظامية التي تواجه فيها قدرات الجيوش العربية قدرات الصهيونية والامبريالية معاً .

إن الثورة الفلسطينية هي التي تعطي المعركة طابعها التحرري . وهي القادرة ، بطبيعتها الثورية ، على تحريك الطاقات العربية وتوجيهها نحو المعركة ، وتركيزها وتوحيدها ، وعلى خلق روح النضال في الجماهير ، وخلق القوة الجماهيرية الهائلة المحركة لكل القدرات العربية ، وخلق مسطح المواجهة ، واشراك كل مواطن في المعركة وبعث الروح الثورية الأصيلة في الأمة العربية .

الثورة الفلسطينية هي التي يمكن ان تضع الدول العربية المجزأة المختلفة مع بعضها ، أمام مسؤولياتها في توحيد جهدها في المعركة الفلسطينية ، وان تضع الحركةالتحررية العربية امام مسؤولياتها في ربط قضاياها الثورية القطرية بالقضية القومية الأهم في تاريخ العرب الحديث .

إن توحيد الجهد العربي ، المشتت حالياً تشتت الأنظمة العربية القطرية ، سيكون أكثر سهولة اذا اجتمع حول رأس حربة فعال ، مختلف في نوعيته عن الأنظمة كلها ، جماهيري في تركيبه ووظيفته ، منصب انصباباً كلياً على قضية التحرير ، لا يبعده عنها مال ولا اقتصاد ولا مصالح ولا كبرياء ولا غرور ولا مساومات سياسية ، ولا انشغال بقضايا ثانوية . اذ ذاك يكون رأس الحربة هذا هو القوة الايجابية الفعالة الأساسية بين القوى العربية ، التي تقوم بدور « العامل المساعد » CATOLYST في جمع تلك القوى حول الغاية الأساسية الواحدة .

وحتى تقوم الثورة الفلسطينية بهذا الدور التاريخي العظيم ، فمن الواضح انها لن تكون « ثورة فلسطينيين » وإن كان الفلسطينيون فيها العمود الفقري ، وإنما « ثورة العرب من اجل فلسطين » ، الثورة التي تجتمع فيها الطاقات الجماهيرية الحرة للشعب العربي ، وتلتقي فيها وتلتحم ارادة النضال القومية بأوسع واعرض معانيها .

القضية الفلسطينية ، بشكل عام ، هي القضية القومية الكبرى الباقية من تحدي الاستعمار المباشر في الوطن العربي . والثورة الفلسطينية ، بشكل خاص ، هي المؤهلة لتكون بؤرة القوى الثورية العربية ونقطة تجمعها . وهي الوحيدة المؤهلة لتكون منطلق

الحركة النضالية القومية المتجاوزة للتقسيمات القطرية والمصالح الضيقة . بشرط أن ترتفع هي نفسها عن اقليميتها الضيقة . وانغلاقها على نفسها .

من هنا ، فإن ثورة التحرير الفلسطينية تصبح هي ذاتها منطلق ثورة الوحدة العربية . لأنها هي الوحيدة المؤهلة لخلق القوة العربية القومية ضد الاستعمار . وحدة النضال العربي يمكن ان تتجلى فيها كما لم تتجل في تحرير أي قطر عربي .

وفي الواقع فإن وحدة النضال العربي من اجل تحرير فلسطين ، هي الفرصة الوحيدة المتبقية امام العرب من اجل تحقيق الوحدة العربية وبقدر ما يضع العرب فيها من جهد ، بقدر ما يقتربون من تحقيق الوحدة .

واذا قضي على الثورة الفلسطينية بالفشل ، لا بد أن نعرف أنه قضي على تحرير فلسطين ، اولاً ، وقضي على الوحدة العربية ، ثانياً ، كما قضي على كل الأهداف القومية التحررية الكبرى ، ثالثا .

* *

١١ ـ الخاتمة

اذا غابت الوحدة عند مجابهة التحدي الكبير ، فلن تحضر في المجابهات الصغرى . لأن الوحدة لن تتحقق من خلال الأنظمة القطرية القائمة ، مهما تكن رغبتها في الوحدة قوية . . بدون النضال المشترك ، بدون خلق قوة الوحدة ، من خلال وحدة القوى العربية في النضال ، ستظل أية امكانية لوحدة امكانية وحدة فوقية .

والوحدة الفوقية غير الوحدة الثورية ، الوحدة الفوقية يمكن ان تحقق وحدة في مستوى الجامعة العربية او في مستوى الحلف الأطلسي ، أو أكثر قليلاً او أقل قليلاً . قد تحقق « تشاوراً » بين الحكام ، وقد تقيم حلفاً عسكرياً ، وقد تحقق سوقاً مشتركة ، وقد تعقد اتفاقات ثقافية او جمركية او نقدية او اعلامية . أما الوحدة نفسها ؟ الوحدة بمعناها الجماهيري الثوري الواسع الذي تنصهر فيه كل المصالح الجزئية ، والأنانيات الضيقة ، والتنافس القطري ، في كل قومي واحد ، الوحدة بمعناها الدستوري والسياسي ، القائمة على سلطة مركزية حقيقية وفعالة ، تعلو على السلطات القطرية المجزأة ، فستظل حلما لذيذاً ، ولكن مجرد حلم فحسب .

إن كل الأنظمة القطرية قائمة ، في سلطاتها وعصبيتها ، على قوى داخل اقطارها ، لا خارجها . وهي ، بذلك منغلقة على نفسها ، غير مهيأة ولا مستعدة ، لتمزيق هذه القوى والاطارات التي تعيش في داخلها ، من أجل الحصول على قوة موعودة غير موجودة .

ومن هنا كان فشل المحادثات الثلاثية الوحدوية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ . ويجب ان نعترف بأن السبب الحقيقي في هذا الفشل هو ان أي قطر من الاقطار الثلاثة لم يكن يريد أن يخسر قاعدة قوته الداخلية في قطره من أجل ان ينال وحدة ذات قاعدة لا يملكها ولا يسيطر عليها ، فكل نظام من الأنظمة الثلاثة كان مشدوداً الى القوى التي جاءت به الى الحكم في القطر ، على الرغم من الآمال والأماني القومية التي كانت تحملها هذه القوى قبل الوصول الى الحكم . ولم يكن من الممكن أن يتحرر الحكم من هذه القوى ، ليرقى الى وحدة لا بد لها أن تستند الى قوة خلقها نضال مشترك غائب عن كل هذه المعادلة .

الوحدة العربية آتية لا ريب فيها ، اذا خاضت الجماهير العربية معركة التحرير الفلسطينية ، بقوة جماهيرية قومية وموحدة .

الوحدة العربية بعيدة التحقيق اذا انتهت قضية فلسطين دون تحرير الارض العربية المغتصبة تحريرا كاملاً يزيل منها آثار الصهيونية والامبريالية ، او اذا قضي على الثورة الفلسطينية .

وأية محاولة للوحدة ، خارج هذا النطاق ، لا يمكن أن تزيد عن أن تكون « حلفاً » عادياً . ولعل اقل ما يفرضه علينا الاخلاص لأمتنا ، وللحقيقة ، وللتاريخ ، أن نترفع عن تسمية الأشياء بغير اسمائها الحقيقية . فنسمي الحلف حلفاء ولا نسمي الا الوحدة وحدة .

وكل وحدة اللغة ، والأرض ، والتاريخ ، وكل ثورية الأنظمة القطرية وتقدميتها ، لن تفيدنا ، اذا انصرفنا عن المعركة القومية الكبرى ، في تحقيق وحدتنا . ولن تكون حالنا ، في هذا الوضع ، بأفضل حالاً من دول امريكا اللاتينية التي تتكلم جميعها ، باستثناء البرازيل ، اللغة الاسبانية ، ومع ذلك فقد بقيت ، وستبقى الى امد طويل ، مجزأة ، شتيتة ، ضعيفة ، وتحت رحمة الاستعمار .

حزيران ١٩٧١